بيان من وزارة المالية

يَسُرَّ وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣، واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٤، وتطورات الاقتصاد الوطني، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣:

١ -الإيرادات العامة:

يُتَوَقَّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (١,١١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف ومئة وعشرة مليارات ريال بزيادة نسبتها (١٠٦) بالمئة عن المقدر لها بالميزانية (٩٣) بالمئة منها تمثل إيرادات بترولية.

٢ -المصروفات العامة:

يُتَوَقَّع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي (٨٠٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمان مئة وأربعة مليارات ريال بزيادة مقدارها (٢٢٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وأربعة وعشرون مليار ريال، بزيادة نسبتها (٣٩) بالمئة عمًّا صدرت به الميزانية، وقد صدرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ بتحويل مبلغ (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وخمسين مليار ريال من فائض إيرادات العام المالي الحالي إلى حساب في

مؤسسة النقد العربي السعودي وتخصيصه لتمويل بناء (٥٠٠) ألف وحدة سكنية المعتمد تنفيذها بالأمر الملكي رقم (أ/٦٣) وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ والتي وقعت وزارة الإسكان عقد التصاميم والإشراف على تنفيذها. وتضمنت توجيهاته ـ حفظه الله ـ تخصيص جزءٍ آخر لتعويض صندوق الاستثمارات العامة عن تكاليف مشروع قطار الحرمين الذي يمول من موارد الصندوق. ولا تَشمل المصروفات أعلاه ما يَخُص مشاريع البرنامج الإضافي المُمَوَّلَة من فائض إيرادات الميزانيات السابقة والتي يُقَدَّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (١١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أحد عشر مليار ريال حيث أنها تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.

وتشمل تلك الزيادة في المصروفات ما صدر من أوامر ملكية بصرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين والمتقاعدين ومكافأة الشهرين لطلبة الجامعات والمبتعثين، ورفع الحد الأدنى للرواتب إلى (٣,٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال، وتثبيت بدل غلاء المعيشة ضمن الراتب الأساسي، وزيادة رأس مال كل من صندوق التنمية العقارية والبنك السعودي للتسليف والادخار، وضم الدارسين في الخارج على حسابهم الخاص، وتغطية الزيادة في الصرف على الأعمال التنفيذية المتعلقة بمشروع توسعة الساحات الشمالية للمسجد الحرام واستكمال تعويضات نزع ملكية العقارات وتوسعة المسجد النبوي الشريف، وصرف راتب شهرين للمستفيدين من الضمان الاجتماعي ورفع عدد أفراد الأسرة المستفيدة من الضمان الاجتماعي،

ودعم بعض البرامج المساندة للضمان الاجتماعي، ودعم الجمعيات التعاونية، وإقامة مشروعي الامتياز التجاري وبيت المحترف السعودي، ودعم البرامج المساندة للطلبة المحتاجين في وزارة التربية والتعليم، و توسيع الخدمات المقدمة من الرعاية والتنمية الاجتماعية وتطويرها، وزيادة مخصص الإعانات التي تقدم للجمعيات الخيرية من الدولة.

وقد بلغ عدد العقود التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة (٢٦٠٠) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقارب (١٤٨,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة ثمانية وأربعين ملياراً وثلاث مئة مليون ريال. وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الماضية.

٣ -الدّين العام:

يُتوقع أن ينخفض حجم الدَّين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) إلى ما يقارب (١٣٥,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة وثلاثين ملياراً وخمس مئة مليون ريال ويُمَثِّل (٦,٣) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) مقارنة بمبلغ (١٦٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وسبعة وستين مليار ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠م) يُمَثِّل ما نسبته (١٠) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠١٠م).

ثانياً : الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٣/١٤٣٤:

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤:

١- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٧٠٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبع مئة واثنين مليار ريال.

٢ - حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٦٩٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ست مئة وتسعين مليار ريال.

٣ - يُقَدِّرَ الفائض في الميزانية بمبلغ (١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) إثني عشر مليار ريال.

ثالثاً : الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤:

وفقاً للتوجيهات السامية الكريمة ولأهمية تعزيز مسيرة التنمية واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية بشكل عام التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين بمشيئة الله. استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٣/١٤٣٤ على المشاريع التنموية ، حيث وزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكِّزَ فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (٢٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين

وخمسة وستين مليار ريال. ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١.

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من إعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية.

١ ـ قطاع التعليم والتدريب:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (١٦٨,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وثمانية وستين مليار وست مئة مليون ريال ويمثل أكثر من (٢٤) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة نسبتها (١٣) بالمئة عن ما تم تخصيصه للقطاع بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٢.

ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات ريال خاصة من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

وبهدف توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تضمنت الميزانية إعتمادات لإنشاء (٧٤٢) سبع مئة واثنين وأربعين مدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (٢٩٠٠) ألفين وتسع مئة مدرسة ، والمدارس التي تم استلامها هذا العام وعددها أكثر من (٩٢٠)

تسع مئة وعشرين مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ (٢٠٠٠) ألفي مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مباني إدارات التربية والتعليم وصالات متعددة الأغراض ومراكز علمية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تم اعتماد المبالغ اللازمة لتشغيل الجامعة الإلكترونية واستكمال إنشاء المدن الجامعية في عدد من الجامعات تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها حوالي (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين مليار ريال، كما تم اعتماد النفقات اللازمة لافتتاح (٤٠) أربعين كلية جديدة.

كما تم اعتماد مرحلة إضافية لمشروع مساكن أعضاء هيئة التدريس والذي يجري تنفيذه حالياً ليصل إجمالي القيمة التقديرية المعتمدة له إلى (١٣,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة عشر ملياراً ومئة مليون ريال.

وسوف يستمر برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي (المرحلة الأولى والثانية) ، كما صدرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ رقم (أ/٢٢) وتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠هـ بضم جميع الدارسين على حسابهم الخاص لعضوية البعثة، ويصل عدد الطلبة والطالبات والموظفين الدارسين في الخارج إلى أكثر من (١٢٠,٠٠٠) طالب وطالبة ومرافقيهم البالغ عددهم أكثر من (١٣٧,٠٠٠) مرافق. ويتوقع أن يصل إجمالي نفقات المبتعثين الذين تشرف عليهم وزارة التعليم العالي في نهاية العام المالي الحالي إلى ما يقارب (٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرين مليار ريال.

وتم في مجال التدريب التقني والمهني اعتماد تكاليف لإنشاء كليات ومعاهد جديدة تبلغ قيمتها التقديرية (١,٠٦٤,٠٠٠,٠٠٠) مليار وأربعة وستين مليون ريال وافتتاح وتشغيل عدد من المعاهد المهنية والمعاهد العليا للبنات لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

٢ ـ الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية أكثر من (٨٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وثمانين ملياراً وخمس مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (٢٦) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (١٧) سبعة عشر مستشفىً جديدةً ومركزاً طبياً ، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان.

ويجري حالياً تنفيذ (١٣٧) مئة وسبعة وثلاثين مستشفىً جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٢٨,٤٧٠) ثمانية وعشرين ألفاً وأربع مئة وسبعين سريرا. وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ استلام (٢٢) اثنين وعشرين مستشفىً جديداً بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٣٢٥٠) ثلاثة آلاف ومئتين وخمسين سريراً.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء مقرات لأندية رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومباني لمكاتب العمل، ودعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي، ودعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني بهدف اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة. ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ إلى حوالي (٢٥,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين ملياراً وثلاث مئة مليون ريال.

٣ ـ الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات أكثر من (٢٩,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وعشرين ملياراً ومئتي مليون ريال بزيادة نسبتها (١٩) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣، منها حوالي (٣,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة مليارات وسبع مئة مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإعمار مكة المكرمة وتنفيذ البنية التحتية لضاحية الملك عبدالله بن عبالعزيز بجازان وتنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع ومخططات المنح في مدن المملكة وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات.

٤ -النقل والاتصالات:

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (٣٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وثلاثين ملياراً ومئتي مليون ريال بزيادة نسبتها (٤٠) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ وذلك نتيجة تقدم العمل بمشروع مطار الملك عبدالعزيز الجديد بجده.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها أكثر من (٢٤,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وعشرين ملياراً وسبع مئة مليون ريال. حيث شملت الميزانية تطوير مرافق الكهرباء وإنشاء أرصفة وتوسعة وتطوير المرافق والبنية التحتية في بعض الموانئ. وتطوير وتوسعة مطار الملك خالد بالرياض وإنشاء مطار الملك عبدالله بجازان وتطوير

أربع مطارات إقليمية، إضافة إلى اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق سريعة ومزدوجة ومفردة مجموع أطوالها أكثر من (٤٢٠٠) أربعة آلاف ومئتي كيلو متر، منها طريق الخرج/القويعية المزدوج (المرحلة الثانية) والطريق السريع لربط مدينة جدة بمكة المكرمة مباشرة (المرحلة الأولى) وطريق المدينة المنورة/ العلا السريع (المرحلة الثانية) وطريق القصيم/مكة المكرمة المباشر (المرحلة الثانية) وطريق القصيم/الجبيل السريع (المرحلة الأولى) وطريق الظهران/العقير/سلوى مع التقاطعات (المرحلة الثالثة) ورفع مستوى طريق الفرشة/الربوعة/الجربة/ظهران الجنوب والطريق المحوري أحد رفيدة/شعار مروراً بشرق المطار (مرحلة أولى) وطريق تبوك/المدينة المنورة السريع (المرحلة الثالثة) والجزء المتبقي من طريق حائل/رفحا وإصلاح طريق/أبوحدرية/حفر الباطن/رفحا والطريق الساحلي السريع جازان/الموسم/الطوال (المرحلة الثانية) والطريق الدائري لمنطقة الباحة (الجزء السادس) وإنشاء طريق لربط مدينة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الرياضية بجدة وما يلزمها من تقاطعات. واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة وإعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن (٢٠٠٠) ألفي كيلو متر، إضافة إلى ما يقارب (٢٨,١٠٠) ثمانية وعشرين ألف ومئة كيلو مترا يجرى تنفيذها حالياً أبرزها طريق بطحاء/شيبة/أم الزمول (المرحلة الأولى) والطريق الساحلي السريع الشقيق/جازان (المرحلة الأولى) والطريق الدائري الأوسط بمكة المكرمة (المرحلة الثانية).

وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٢ الانتهاء من تنفيذ واستلام مشاريع للطرق بمختلف مناطق المملكة يبلغ أطوالها حوالي (٢,٨٠٠) ألفين وثمان مئة كيلو متر.

٥ ـ المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي (٥٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وخمسين ملياراً وخمس مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (١٣) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٢.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، واستكمال التجهيزات الأساسية بمحطة تحلية المياه برأس الخير ، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة. وقد بلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة (٧٨,٠٠٠) ثمانية وسبعين ألف كيلو متر منها (٦,٥٠٠) ستة آلاف وخمس مئة كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٢، كما بلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة (٢٣,١٠٠) ثلاثة وعشرين ألفاً ومئة كيلو متر منها (٣,٩٠٠) ثلاثة آلاف وتسع مئة كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٢.

كما تضمنت الميزانية مشاريع وزيادات لإنشاء صوامع جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء، وتطوير البنى التحتية للمدن الصناعية بمختلف مناطق المملكة، وتعزيز البنية التحتية وتوفير ودعم المرافق العامة والخدمات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، ورأس الخير للصناعات التعدينية وتنفيذ بعض الأعمال الإنشائية في المحميات الطبيعية.

وبهدف زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات إلى مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية فقد تضمنت الميزانية مشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع القائمة تبلغ تكاليفها أكثر من (٦,٦٤٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة مليارات وست مئة وأربعين مليون ريال لتجهيز البنية التحتية في (الجبيل، وينبع) للصناعات البتروكيماوية وإنشاء المرافق التعليمية والسكنية والطرق والخدمات الأخرى.

كما تضمنت الميزانية مشاريع لتجهيز البنية التحتية والطرق للصناعات التعدينية برأس الخير.

٦ ـ صناديق التنمية المتخصصه وبرامج التمويل الحكومية:

إضافة إلى برامج الاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض التي ستساهم ـ بإذن الله ـ في توفير فرص وظيفية إضافية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

وبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقَدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ حوالي

(٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وأربعين مليار ريال، ويُتَوَقَّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٣/١٤٣٤ أكثر من (٨٦,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وثمانين ملياراً ومئة مليون ريال. ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاعي التعليم الأهلي والخدمات الصحية الأهلية وتنميتهما بلغت القروض الحكومية المقدمة لهما حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ أكثر من (٨,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية مليارات وثلاث مئة مليون ريال، وسيستمر البرنامج بدعم هذه المشاريع.

وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣٣ أكثر من (٢١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠) واحد وعشرين مليار وسبع مئة وخمسين مليون ريال.

٧- قطاعات أخرى:

أ - الاستمرار في تنفيذ "الخطة الوطنية للعلوم والتقنية"، وسوف يؤدي تنفيذها - بإذن الله - إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.

ب -الاستمرار في الإنفاق على المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية. وقد أسهم ذلك في تقدم المملكة في ترتيبها على الصعيد

الدولي بمقدار (٤٧) مرتبة حتى العام (٢٠١٠م) وذلك في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية التعاملات الإلكترونية الحكومية منذ صدوره في عام (٢٠٠٣م). وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي تعمل على تطبيق التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية (١٦٩) جهة، كما بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة (٧١) جهة حكومية. وفيما يتعلق بتطبيق السداد الإلكتروني لجميع الرسوم الحكومية من خلال نظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٢ (٥) جهات حكومية ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (١٠٩) جهة منها (٦٠) جهة حكومية، وقد بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٢ (٤٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وأربعين مليار ريال بزيادة نسبتها (١٣٥) بالمئة عن العام المالي السابق ١٤٣٢/١٤٣١ ليصل إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام منذ إطلاقه وحتى ١٤٣٣/١/٢٤هـ ما يقارب (٧٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وسبعين مليار ريال.

رابعاً : تطورات الاقتصاد الوطني:

١ ـ الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٣/١٤٣٢ (٢٠١١م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢,١٦٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفين ومئة وثلاثة وستين مليار ريال بالأسعار الجارية بزيادة نسبتها (٢٨) بالمئة عن المتحقق بالعام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) وذلك نتيجة نمو القطاع البترولي بنسبة (٤٠,٩)

بالمئة. أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (١٤,٣) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٤,٥) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (١٤,٣) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٦,٨) بالمئة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي نمواً نسبته (٤,٣) بالمئة، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي (٧,٨) بالمئة حيث يُتَوَقَّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٦,٧) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٨,٣) بالمئة وبذلك تصل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤٨,٨) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (١٥) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (١٠,١) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٤,٢) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (١١,٦) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٦,٤) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (٢,٧) بالمئة.

وقد أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) نسبته (٤,٧) بالمئة عمَّا كان عليه في عام ١٤٣١/١٤٣٢ (٢٠١٠م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أمَّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٦,١) بالمئة في عام ١٤٣٣/١٤٣٢ (٢٠١١م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي.

٢ ـ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٢ (٢٠١١م) (١,٢٨٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف ومئتين وسبعة وثمانين مليار ريال بزيادة نسبتها (٣٧) بالمئة عن العام المالي السابق. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالى (١٥٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وثلاثة وخمسين مليار ريال بزيادة نسبتها (١٤) بالمئة عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٢) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمَّا الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٣٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وسبعين مليار ريال بزيادة نسبتها (٢) بالمئة عن العام السابق.

كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٩١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسع مئة وخمسة عشر مليار ريال بزيادة نسبتها (٥٩) بالمئة عن العام الماضي وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية والنمو المتواضع للواردات السلعية.

أمَّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٥٩٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وثمانية وتسعين مليار ريال في العام

المـــالي الحـــالي ١٤٣٣/١٤٣٢ (٢٠١١م) مقارنـــة بفـــائض مقـــداره (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وخمسين مليار ريال للعـام المـالي الماضـي ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) بزيادة نسبتها (١٣٩) بالمئة.

٣ ـ التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

سجل عرض النقود بتعريفه الشـامل خـلال الأشـهر العشـرة الأولى مـن العـام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٢ (٢٠١١م) نمـواً نسـبته (١٠,٢) بالمئـة مقارنـة بنمو نسبته (١,٢) بالمئة لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م). كما ارتفعت الودائـع المصـرفية خـلال الفـترة نفسـها بنسـبة (٨,٤) بالمئة ، أما على المستوى السنوي فحققت نمواً بلغ (١٣) بالمئة مقارنة بالعـام الماضي. وارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطـاعين العـام والخـاص خـلال الفترة نفسها بنسبة (١٠,١) بالمئة، وواصلت البنوك تـدعيم قـدراتها الماليـة إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتهـا خـلال الفـترة نفسـها بنسـبة (٧,٢) بالمئـة لتصل إلى (١٩١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وواحد وتسعين مليار ريال.

٤- السوق المالية:

اتخذت هيئـة السـوق الماليـة خـلال العـام المـالي الحـالي ١٤٣٣/١٤٣٢ (٢٠١١م) العديد من الخطوات الهادفة لتنظـيم إصـدار الأوراق الماليـة وتطـوير أسواقها وتوفير المزيـد مـن العدالـة والشـفافية والإفصـاح في معاملاتهـا حمايـة للمستثمرين وتعزيزاً لثقتهم بالسوق المالية السعودية.

فضمن إطار تطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لدعم البنية التشريعية للسوق المالية والارتقاء بها أصدر مجلس الهيئة لائحة الفصل في منازعات الأوراق

المالية، وتعديل بعض مواد قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإلزام الشركات المدرجة للفقرة (ب) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات. وفي مجال زيادة عمق السوق المالية وتوفير المزيد من الفرص والقنوات الاستثمارية وافقت الهيئة على طرح جزء من أسهم (٥) خمس شركات للاكتتاب العام بمبلغ يزيد عن (١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار وسبع مئة مليون ريال، وطرح صكوك لشركتين بمبلغ يزيد عن (٥,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة مليارات وخمس مئة مليون ريال، وإصدارات حقوق أولية لأربع شركات بمبلغ يزيد عن (٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة مليارات وأربع مئة مليون ريال، ورخصت لـ (٣٨) صندوقاً استثماريا وصندوقاً من صناديق المؤشرات المتداولة.

واستمرت الهيئة في تنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية حيث أقيمت العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي.

٥ ـ تطورات أخرى:

أ - أكد تقرير صندوق النقد الدولي لعام (٢٠١١م) أن المملكة حققت على مدار العقود القليلة الماضية إنجازات هائلة في مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تقترب في الوقت الحالي من المتوسطات المسجلة في دول مجموعة العشرين. وأشار أعضاء مجلس الصندوق إلى أن المملكة نجحت في تجاوز التباطؤ العالمي، وأعربوا عن رأيهم بأن آفاق الاقتصاد مواتية على المدى القريب، وأشادوا بدور المملكة للاستمرار في العمل على تحقيق استقرار الأسواق

النفطية. كما أثنوا على الإصلاحات التي أجرتها الحكومة في السنوات الأخيرة في مجالي التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي.

ب -أشادت مؤسسة التصنيف العالمية (فيتش) بسياسة المملكة المالية والنقدية الحكيمة التي انتهجتها وأبقت على التصنيف الائتماني الذي حصلت عليه المملكة على درجة التميز (-AA) في التصنيف الائتماني العالمي وذلك على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي تمر بها كثير من الدول ومؤسساتها المالية، مما يدل على متانة الاقتصاد والقوة المالية للمملكة وحسن إدارتها لاستثماراتها الخارجية وإحتياطاتها من النقد الأجنبي والإشراف المنضبط على القطاع البنكي.

ج - تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام (٢٠١٢م) تصنيف المملكة في المرتبة (١٢) الثانية عشرة من بين (١٨٣) مئة وثلاثة وثمانين دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار بها.

هـ- تمت الموافقة على إنشاء بعض الهيئات الحكومية وبعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات وتشمل: إنشاء وزارة للإسكان، وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والموافقة على تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي، وعلى تنظيم اللجنة الوطنية لتقنين أعمال التشغيل والصيانة وتقييسها، وإنشاء المجمع الفقهي السعودي، والموافقة على نظام إيرادات الدولة، والموافقة على اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية.

وفي الختام نسأل الله أن يَحْفَظ لهذه البلاد قائـد مسـيرتها خـادم الحـرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمـين نائـب رئـيس مجلس الوزراء وأن يُدِيْم عليها نعمة الأمنِ والاستقرار.